الفصل الثالث

الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي

الفصل الثالث

الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي

يعتبر الأمن الاجتماعي حاجة أساسية تطمح إليها كل الشعوب، ومصلحة وطنية حيوية تنشدها الدول بأجهزتها ومؤسساتها، و هو غاية سامية تعمل لتحقيقها منظمات المجتمع المدني، كما أنه ميدان خصب للدراسات الاجتماعية المتخصصة، فالكل يتطلع إلى مجتمع آمن من الآفات التي تهدد بنيانه بالتصدع وكيانه بالأخطار، كالجهل والفقر والمرض، والمخدرات والجرائم والانحراف السلوكي، و في ظله يزدهر التعليم وتتسع مجالاته وينمو الاقتصاد نمواً شاملاً سليماً، ويطمئن الناس على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم ومستقبل أولادهم، وتتمكن معاني الأخوة وروح التعاون بينهم، فتؤدى الحقوق، ويسود العدل ويختفي الظلم، وتتأسس شبكة من العلاقات الاجتماعية على الثقة والتفاهم والانسجام، فتكون مثمرة منتجة متعاونة على خدمة الدولة والمجتمع.

الأمن الاجتماعي لا يأتي من خارج المجتمع، بل يتحقق على أيدي أبنائه وبجهودهم المتضافرة المتناسقة، بمعنى أنه مسؤولية الجميع، كل حسب موقعه ونوع وظيفته ومجال تخصصه، فلابد من إدراك معناه أولاً، وانتشار الوعي بأهميته ووسائل تحقيقه ثانياً، حتى تتوفر الأرضية الثقافية المحفزة للنفوس من داخلها نحو العمل، وعندئذ يسهل تجنيد الطاقات وتفعيل المؤسسات، وتوزيع الواجبات على مختلف التخصصات في خدمة مهمة واحدة هي الأمن الوطني.

الأدوار المختلفة لشرائح المجتمع في تحقيق الأمن الوطني الإجتماعي

يتوفر في المجتمع الأردني العديد من الشرائح التي تمارس نشاطاتها الإجتماعية التي تُساعد على تحقيق الأمن الاجتماعي بشكل رسمي وضمن مسؤولية محدودة، كالأجهزة الأمنية، والقضائية والتعليمية والإعلامية.. إلخ، وهناك شرائح أخرى إجتماعية غير رسمية تقوم بدور أو بعملية الضبط الإجتماعي أو التنشئة الإجتماعية من خلال وضع ضوابط محددة أو نشر وبلورة قيم إجتماعية معينة في المجتمع، كالأسرة، والمسجد، والنوادي..إلخ، حيث تلعب هذه الشرائح جميعها دوراً هاماً في المحافظة على الأمن من خلال برامجها المتنوعة- الصحية أو الاجتماعية أو المهنية أو الترفيهية وغيرها- الموجهة للمجتمع، فهي مصدر إشباع لحاجات الأفراد فكلما كانت هذه الخدمات والبرامج الموجهة لأفراد المجتمع على مستوى عال وتتناسب مع متطلبات العصر، كلما كان الأفراد أكثر نضجاً وتفاعلاً مع الآخرين

سواء أفراد بعضهم مع البعض أو أفراد ومؤسسات، وكل هذا ينتج عنه وعي ثقافي وإجتماعي ونفسي وبالتالي يسود الأمن ويصبح كل فرد ومؤسسة مسؤولة تجاه المجتمع في إستتباب الأمن والاستقرار الإجتماعي.

سيتم التطرّق لبعض فعاليات هذه الشرائح في تأمين الأمن الإجتماعي والذي ينعكس على الأمن الوطني:

أ. الشريحة الدينية.

تُمثل الشريحة الدينية أحد الشرائح المهمة في حفظ توازن المجتمع وبالتكامل مع الشرائح الإجتماعية الأخرى لإحداث التوازن والأمن داخل أبنية المجتمع المختلفة، وسيتم إلقاء الضوء على مجموعة من الوظائف الإجتماعية التي قد تُحققها هذه الشريحة داخل المجتمع، منها على سبيل المثال لا الحصر(١):

(١) إبراز أهمية التكامل الإجتماعي الذي يفرضه الإسلام لضمان أمن الفرد والمجتمع.

(٢) تقوية الجانب الديني في نفوس الناس بما يتلقونه من وعظ وإرشاد.

(٣) تحصين فكر وعقول الشباب من الإنحرافات الفكرية المضللة من خلال خطبة الجُمعة، والندوات الدينية الموجهة والمحاضرات، للتأكيد على وسطية الإسلام وإشاعة روح التسامح وقبول الآخر والبعد عن الغلو والتكفير.

ب. الشريحة الأُسرية.

(١) تلعب الأسرة دوراً كبير في الأمن الإجتماعي وتوجيه سلوك الأفراد، مما جعل هذه الشريحة تحظى باهتمام بالغ من جميع المختصين، لأن صلاح المجتمع وإستقامتة يرتبط ارتبطاً وثيقاً بمخرجاته، حيث تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارستهم من خلال الدور الذي تقوم به الأسرة.

(٢) يبرز دور الأسرة في عملية التنشئة، والتي تتعدد فيها الإتجاهات التي تحصن الأفراد ضد الممارسات الخاطئة، أهمها:

(أ) **الناحية الدينية** ينبغي على الأسر تقوية الوازع الديني لدى أفرادها وتعميق

---

(١) محمد عبدالله البكر، تفعيل دور مؤسسات الضبط الإجتماعي في ظل التغيرات الإجتماعية والإقتصادية المعاصرة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٦، العدد ٣٢، ص٥٢.

معنى العبادات وتأثيرها في حياة الفرد، ليس باعتبارها علاقة خاصة بين الفرد وربه فقط، ولكنها عبادات تترك آثارها في سلوك الفرد فيتحلى بالأخلاق والقيم ويتخلى عن إرتكاب المعاصي وينأى بنفسه بعيداً عن مواطن الزلل وبؤر الفساد[١].

(ب) **الناحية الإجتماعية** لا أحد يجهل الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأسرة في الناحية الإجتماعية وتوجيه سلوك أفرادها، في سبيل تحصينهم ضد جميع المؤثرات التي تنعكس سلباً على أمن المجتمع، سواء كانت صحية أو فكرية أو إجتماعية في المراحل المختلفة من أعمارهم.[٢]

(جـ) **الناحية الثقافية** من خلال غرس القيم والمعايير الأخلاقية؛ كالصدق والأمانة والوفاء بالوعد وغيرها مما يعد قيماً خفيةً تظهر في معاملة الأفراد وتفاعلهم، في إطار أسرة يتعلمون منها ويتشربون المعايير الأخلاقية من خلال القول المدعوم بالفعل والتنبه بالملاحظة للتعامل الأسري الداخلي من جهة، وعلاقة وتصرفات الأسرة في المجتمع الخارجي من جهة أخرى[٣].

جـ. الشريحة التربوية.

تمثل الشريحة التربوية إحدى الشرائح الإجتماعية المهمة التي تلعب دوراً حيوياً وهاماً في المحافظة على بناء وإستقرار المجتمع، حيث أن التعليم يلعب دوراً حيوياً ومهماً في الحفاظ على تماسك المجتمعات وخلق الإنتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية بين أفراده، للمحافظة على بقاء وتكامل المجتمع والذي ينعكس لاحقاً على الأمن الوطني في الدولة.

د. الشريحة الإقتصادية.

(١) من المعروف أن للأمن علاقة قوية بالتنمية الإقتصادية بمفهومها (الإقتصادي) حيث تمثل أحد المكونات الأساسية للتنمية الشاملة[٢]، وترتبط فعالية تكاملها مع غيرها من المكونات الأخرى، الإجتماعية والسياسية

---

(١) صدقة يحي فاضل، مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، مقال في مجلة الشورى السعودية، العدد٨٠، شعبان ١٤٢٧هـ، ص ٢٢.

(٢) معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة، الطبعة العربية الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧م، ص ص ١١٨-١٢٠

(٣) نفس المرجع السابق ص١٢٢.

(٢) القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الموقع الالكتروني، www.itu.int/wsis، ١٧١٣ يوم ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١م.

والثقافية بقدرتها على تحقيق إنجازات ملموسة، تتمثل في إقامة المزيد من المشروعات الإقتصادية، وما يتطلبه ذلك من دراسات وتنظيمات، وما يتضمنه من تغيرات في مختلف جوانب الحياة، وإعطاء أولوية لمعالجة بعض الظواهر الإقتصادية الإجتماعية السلبية ذات الإنعكاسات الأمنية المباشرة وغير المباشرة وفى مقدمتها مشاكل الفقر والبطالة والعمالة الوافدة وجرائم الأموال المختلفة.

(٢) يرى معظم الخبراء أن للأمن علاقة وطيدة بالإقتصاد فهما عنصران متلازمان في عقد مقومات رفاهية الإنسان وسعادته، فلا يتحقق للإنسان وللمجتمع طيب الحياة في غيبة أي منهما، ثم أنهما يتبادلان التأثير والتأثر سلباً وإيجاباً[١]، ومما يثير الإهتمام حِرْصُ القران الكريم على إبراز وتوضيح تلك العلاقة الحميمة بين الأمن والإقتصاد في أكثر من آية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾[٢].

(ب) ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾[٣].

وهكذا نرى تلازم الأمن والرغد، والخوف والجوع.

هـ. الشريحة الإعلامية.

في ظل التغيرات التكنولوجية وتسارع المعلومات في العصر الحديث فإن التحدي الذي يواجه شرائح المجتمع المختلفة ومنها الشريحة الإعلامية، هو كيفية تأمين فكر الإنسان وتحصينه من التلوث الفكري القادم من آفاق بعيدة، حيث يمثل ذلك تحدياً أمام شرائح المجتمع والشريحة الإعلامية خاصة، مما يتطلّب من هذه الشريحة بناء منظومة إعلامية إستراتيجية موحدة تهدف إلى تنمية الوعي العام الوطني في أوساط المجتمع والتصدي لما تطرحه وسائل إعلام مغرضة للتأثير سلباً على أمن الأمة الإجتماعي.

---

(١) القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الموقع الالكتروني، www.itu.int/wsis، ١٧١٣ يوم ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١م.

(٢) سورة قريش، الآيات ٣-٤.

(٣) سورة النحل، الآية ١١٢.

و. مسؤولية الدوائر الأمنية.

رجل الأمن الأصيل هو المواطن، لكننا نجد الناس يلقون باللائمة على أجهزة أمن الدولة في اختلال الأمن الاجتماعي، ويريدون من الدولة أن تتصدى لمواجهة العابثين بأمن المجتمع، فنقول أنه وفي ظل تعقيدات الحياة وإزدياد عدد سكان المدن، أصبح ضبط السلوك والتحكم فيه عملية معقدة تحتاج إلى تضافر جهود كل أفراد المجتمع، حيث أن رجل الأمن لا يستطيع لوحده القيام بهذا الدور دون تضافر جهود جميع أفراد المجتمع، لذا يُصبح لزاماً على المجتمع بجميع مؤسساته تنشئة أفراده تنشئة أسرية اجتماعية معرفية ثقافية حضارية تعزز وتدعم ضرورة التعاون مع رجال الأمن الذين يقومون على حماية حقوق أفراد المجتمع.

المبحث الثاني

مقومات الأمن الإجتماعي في الأردن

هناك العديد من المقومات الإجتماعية التي تُساعد على دعم الأمن الاجتماعي في الأردن والتي يعتقد الباحث أنها نفس المقومات التي من الممكن أن تساعد على توفير أمن وطني في أي دولة في العالم، نتطرق لأهم هذه العناصر والمقومات وكما يلي:

العناية بالأسرة والتربية.

قد يكون هذا العنصر أو المقوم هو من أهم العناصر التي قد تدعم بناء مجتمع آمن مُستقر، لأن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، أو يمكن القول بأنها مجتمع متكامل، لكن على حجم مُصغّر، فالأسرة والتربية يلعبان دوراً مهما في تأصيل الفكر الإنتمائي الوطني الفعّال في نفوس النشء والشباب باعتبارها الطريق الأساسي في بناء الفكر والثقافة والإعداد الشامل للثروة البشرية في المجتمعات، من خلال التنشئة الاجتماعية التي تعمل على إنخراط الأفراد في المجتمع كأفراد ليساهموا في بناء الحياة الاجتماعية.

ب. نبذ الغلو ورفع الحرج ودعم الوسطية.

(١) الوسطية خصيصة من خصائص الإسلام البارزة، وهي العلاج الشافي لحالات الإنحراف والالتواء والتطرف ومظاهره، والتفريط وسماته، التي جَنَتْ على الأمم الغابرة والحاضرة، فما دخل التطرف والتفريط في شيءٍ إلاَّ حَادَ به عن الفطرة السليمة، والعقل الرشيد، والمنهج السويِّ، فالغلو والتقصير، والإفراط والتفريط، والجمود أو التساهل، والتحجر أو التسيُّب، أخطر الأمراض التي تجتاح المجتمعات والعقائد، فتفسد الحياة، وتميت عقل الإنسان، وفطرته السليمة، ولهذا وصفت الدعوة الإسلامية بالوسطية حيث يقول تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[1].

(٢) جاء الإسلام ليحقق الأمن الفردي والاجتماعي من خلال أحكامه القائمة على التيسير ورفع الحرج، ودفع المضار وجلب المنافع يقول تعالى:

---

(١) سورة البقرة، آية ١٤٣.

﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾[1]، ويقول تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾[2]، ويقول ﷺ، "وإياكم والغلو في الدين فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين"[3].

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾

جـ. الأخوة ووحدة الصف.

(١) على الرغم من التباينات في تركيبة المجتمع الأردني، ووجود فئات من مختلف المنابت والأصول، فقد ظل الجميع ملتزماً بالمصلحة الوطنية الواحدة، ويعتبر المجتمع الأردني مجتمع عشائري، لكن هناك خلط في هذا الإتجاه بين مفهوم القبيلة إلى القبليَّة[4].

(٢) هنا نرى ضرورة الإشارة إلى ملاحظتين على الطرح القبلي:

(أ) الملاحظة الأولى: تتعلق بأهمية التمييز بين مشروعية هذه الولاءات وفقاً لسياقها الزمني، لأن الوقت الذي يكون فيه الولاء للقبليَّة مشروعاً في غياب الدولة الحديثة، (لاسيما في مراحل تاريخية سابقة لنشوء الدولة)، فإن هذا

---

(١) سورة البقرة، آية ١٨٥.

(٢) سورة الحج، آية ٧٨.

(٣) أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة- مصر ج١ ص٢١٥ الترغيب والترهيب ٤٨٣/٣.

(٤) فالقبيلة هي تكوين إجتماعي يقوم على روابط الدم والقرابة، وعلى أساس العادات والتقاليد المتوارثة، كما يُعَد الإنتماء القبلي وحدة التنظيم الأساسية في المجتمعات التقليدية، أما القبلية فهي نزعة تعصبية، تتمثل في منظومة من القيم والمعايير التي تعبّر عن ولاء الفرد لقبيلته في عصر الدولة الحديثة، علي أسعد وطفه، الطائفة ودورها في المجتمع، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٠٨، ٢٠٠٥م، ص ١٤١.

الولاء يفقد مشروعيته مع التكوينات الاجتماعية في ظل الدولة الحديثة، حيث تفقد التنظيمات التقليدية دورها ووظيفتها وتتخلى عنها للدولة.

(ب) الملاحظة الثانية: قيام بعض الحكومات الأردنية بتأكيد ممارسات تتصل بتوزيع أدوار ووظائف أساسية في الدولة، على أساس عشائري أحياناً ومناطقي أحياناً أخرى، سعياً من هذه الحكومات إلى إقامة نوع من التوازن القبلي والمناطقي والديني في بعض الأحيان، الأمر الذي أصبح على مدار السنين عُرفاً يحمل شرعية لدى المواطنين.

(٣) حب الأردن يكون بعدم التزلف والنفاق للحصول على مديح، ويكون بفضح الفساد والذي ركز عليه جلالة الملك عبد الله الثاني في أكثر من خطاب ولا يكون حب الوطن بتسفيه وتقليل رأي الآخر، وصولاً لشخصنة الخلاف، بما ينعكس سلباً على وحدة الصف ووحدة الأخوة، وبالتالي على الأمن الوطني الاجتماعي.

(٤) يؤكد جلالة الملك عبد الله مراراً على أن الأردن سيبقى وطن المهاجرين والأنصار إلى أن يعم السلام المنطقة ويصل الفلسطينيون إلى حقوقهم، لأن الفلسطينيين كما هو الحال للأردنيين يرفضون جميعاً الفكرة الصهيونية، لأن يكون الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين.

(٥) العائلة الهاشمية وفي أكثر من موقف ومناسبة، يتبرأون ممن يثيرون النعرات أو الفتن ويؤكد جلالة الملك عبد الله في زياراته للمدن والأرياف والبادية مقولة والده الراحل جلالة الملك الحسين بن طلال: "أن من يمس الوحدة الوطنية من قريب أو بعيد فهو خصمي إلى يوم الدين".

د. ترسيخ مفهوم الإنتماء والمواطنة.

(١) يذهب الباحثون في علم الإجتماع، إلى تعريف المواطنة في المجتمع الحديث على" أنها علاقة اجتماعية تقوم بين الأفراد والمجتمع السياسي (الدولة)، حيث تُقدم الدولة الحماية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للأفراد، عن طريق القانون والدستور الذي يساوي بين الأفراد ككيانات بشرية طبيعية، ويقدم الأفراد الولاء والإنتماء للدولة ويلجأون إلى قانونها للحصول على حقوقهم"[١]، ومن مميزات هذا التعريف إضافة لكونه نمطياً من الناحية النظرية فهو أيضاً منهجي يتيح دراسة المواطنة وقياسها وتحديد مستوياتها والتنبؤ بأبعادها وتقييم أدائها في المجتمع.

---

(١) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨م، ص١٦.

(٢) تعتبر المواطنة الدستورية أساس الوحدة الوطنية، وهي تعني" أن المواطنين جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات التي يحددها الدستور"[٢]، لهذا فإن الوحدة الوطنية ليست شعاراً بل هي تطبيق فعلي للدستور من خلال سيادة القانون وتكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الاجتماعية، والتي تتطلب وجود سياسات حكومية عامة عادلة توفر الحقوق المتساوية للجميع وتحميها في نفس مستوى الدرجة ذاتها التي تلزم الجميع أيضاً وبالتساوي بالقيام بواجباتهم ومحاسبتهم عند عدم القيام بها، وأي إخلال في هذه المجالات ستؤثّر على الإنتماء للكيان السياسي، ولحقوق المواطنة، مما يجعل إمكانية حدوث خلل في الأمن الوطني من قبل جهات ترغب في زعزعة الإستقرار في الدولة أمراً وارداً، وهو ما تقوم باستغلاله ثلةٌ مُغرضةٌ، مُستغلةً أوضاع الربيع العربي والهامش الكبير من الديمقراطية التي بتنا بحاجة لفهمها الفهم الصحيح والتدريب عليها.

(٣) بالرغم من كل المُثبطات إلاّ أننا نأمل بأن الأردن بغالبية أبناءه يتميزوا بدرجة عالية من الإنتماء للوطن، وقد يختلفوا في كثير من النقاط، إلاّ أنهم يفتدوا الأردن بالمُهج والأرواح، وهؤلاء هم الذين يُشكّلوا السواد الأعظم في المملكة الأردنية الهاشمية، نتيجة الحب الذي ترسخ في نفوس أبناء شعبها، سائلين الله تعالى أن يجنب الأردن وسائر بلاد العرب والمسلمين ويلات ومصائب الربيع العربي.

هـ. محاربة الإرجافات* والشائعات.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾[١].

(١) في ظل ظروف الربيع العربي التي نعيشها، تتردد الإشاعات والأقاويل في

---

(٢) نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب: دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، القاهرة، مركز المحروسة للنشر، ١٩٩٩م، ص٥٧.

* الرجف الاضطراب الشديد، يقول الليث: أرجف القوم إذا خاضوا في الأخبار السيئة وذكر الفتن، والمرجفون في المدينة: (وهم الذين يولدون الأخبار الكاذبة التي يكون معها اضطراب في الناس) ويقول الجوهري: والإرجاف واحد أراجيف الأخبار، وقد أرجفوا في الشيء أي خاضوا فيه، أنظر: ابن منظور: لسان العرب، دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى، ج٩ ص١١٣.

(١) سورة الحجرات، الآية رقم ٦.

مجالسنا وبيوتنا، دون إدراك لأثرها في بناء وتوجيه الرأي العام وتكوين عقليته ومزاجه الذي أصبح يقرر مصير الدول، فبتنا نرى ونسمع عن مجموعات أو جماعات غير معروفة الهوية، ولا يمكن للأجهزة الأمنية تعقبها لاستخدامها النطاقات الالكترونية، وهذه المجموعات تطلق إتهامات يُمنة ويُسرة، وتطالب بمطالب متعددة تدور بين الضرر والنفع، وتردد إشاعات هنا وهناك، كارتفاع الأسعار وانقطاع السلع أو تعيين مسؤول مُعيّن، أو تغيير حكومي متوقع إلى غير ذلك من الأمثلة التي يقع ضحيتها بعض الناس المندفعين ويرددونها بدون تدقيق، وقد تؤدي الى عواقب وخيمة وتلحق ضرراً جسيماً بالدولة وأمنها الوطني والاجتماعي.

(٢) الإشاعة في العصر الحديث من أهم الوسائل التكتيكية المستخدمة في الدول أو المجموعات وحتى الأفراد لتحقيق الأهداف المرحلية أو لتنفيذ الخطط بعيدة المدى، ومع التقدم الذي حظيت به العلوم الإنسانية، والتقدم الهائل في تكنولوجيا الإتصال ووسائل الإعلام، وفي ظل الواقع المرير لانتشار الشائعة وتغلغلها في مختلف جوانب الحياة وعلى جميع المستويات، أصبحت مقاومة الشائعة ومواجهتها واقعاً ملحاً، وضرورة من ضرورات الأمن والأمان للأفراد والمجتمعات، خاصة أن مفهوم الإشاعة وأساليب استخدامها ومجالات هذا الاستخدام تطورت لتشمل الجوانب العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لتطرق أبواب المجتمع الحديث بفئاته ومكوناته كافة.

التحليل والاستنتاج

١. ثقافة الواجب تأثّرت إلى حدّ كبير بطغيان ثقافة الحق، خاصَّة بعد أن بدأت بعض الفئات المهمّشة المطالبة بحقوقها، فبتنا نجد اضطرابات واعتصامات في بلدنا في ظل الربيع العربي والحراكات الشعبية، وكل فئة من فئات الناس تسعى وراء حقوقها، متناسية واجباتها، فلا نناقش هنا فكرة هل لهذه الفئات حقوق أم لا؟، وأنّها لم تستطع الوصول إليها في ظلّ تشريعات سابقة، فشعرت في ظل الحراكات الشعبية أنَّ لها أن تطالب بكل تلك الحقوق وتستطيع أن تصل إليها دفعة واحدة، وألاّ تؤخّر مطالبها في الوصول إلى حقوقها مهما كانت الأسباب، فقد عشنا قبل فترة إضرابًا للمعلّمين يُعطّل التعليم، وللأطباء يمكن أن يزيد في أعداد المرضى، إلى غير ذلك من فئات النّاس، بحيث أصبح بعض الناس يتمنّون أنَّ ما حدث ليته لم يحدث.

٢. لا تعارض وتناقض بين الإنتماء والولاء، فالانتماء لقومية أو عشيرة أو قبيلة أو لفكرة ما حق شرعي للإنسان لا اعتراض عليه، لكن الاعتراض والمقاومة

تظهر عندما يتحول هذا الانتماء إلى ولاء متطرف يرافقه العنف الذي يلغي الأخر وينال من مقومات الوطن ومقدراته، ومن مقومات الاعتدال للولاءات الأصيلة الأساسية للأمة والوطن، فالأردن كدولة ووطن، إسلامي عروبي قومي وطني، شعبه متجانسة عرقياً ودينياً، فما ظهور أصوات تدعو إلى انتماءات ذات طبيعة طائفية وعرقية وسياسية، جهوية وفئوية، إلا تغريد خارج السرب واعتراض ومقاومة كان لها انعكاساتها السلبية على ساحة العمل الوطني بل وعلى أمن الأردن الوطني الشامل، حيث وصل الأمر بالبعض إلى حد انتهاك حرمات الوطن والمواطنين من أرواح وممتلكات عامة وخاصة على أيدي أبنائه، فهذه الظاهرة المَرضية- ضعف أواصر الإنتماء والولاء- من أصحاب النفوس المريضة.

٣. يعتبر الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها وأمنها الوطني والسبيل إلى رقيهّا وتقدمها، لأنه يوفر البيئة الأمنة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل، ويتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحّد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار، بين كافة ومختلف شرائح المجتمع من حيث المسؤولية، والتي لا تنحصر في جهة واحدة سواء من الدولة أو المجتمع بل هي مسؤولية تكاملية بينها كلها.

٤. مسؤولية الدولة هي حماية رعاياها، فإنه بالمقابل على رعايا الدولة أن يهبوا للدفاع عنها إذا ما واجهت أخطار تهدد كيانها السياسي أو تمس سيادتها، فالأمن في هذه الدائرة ينطلق من الأمن المجتمعي للدولة وتحصين جبهتها الداخلية، وهو ما يتعلق بالأمن الاجتماعي والذي يمكن النظر إليه على أساس أنه من مكونات الأمن الوطني الذي تساهم في تحقيقه مقومات متعددة تتمثّل في مؤسسات المجتمع كاملة بدءاً من الأسرة التي تشكل النواة الأولى للمجتمعات البشرية، حيث يدعم الأمن الاجتماعي عوامل الاستقرار القائمة على التفاهم والمعايشة وروح المواطنة والشعور بالانتماء والابتعاد عن الغلو والتطرّف ونشر مبادىء العدل والمساواة وسيادة القانون.

٥. جميع القوانين المعمول بها في الأردن، وجميع القرارات الصادرة من محكمة التمييز الموقرة والمحاكم الأخرى لا يوجد بها أي نص قانوني أو إجتهاد قضائي يتحدث عن الإشاعة بالمفهوم الذي عرضنا له في الدراسة، بمعنى أنه لا وجود لتعريف واضح ومحدد للإشاعة بالرغم من أنها قد وردت في بعض

القوانين والأنظمة تحت مسمى (الشائعات)[1].

(١) بعض التشريعات الأردنية التي أوردت في نصوصها ذكر الإشاعة:
- المادة (١٠٩) من قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (٧٦) لعام (٢٠٠٢م) حيث حظرت الفقرة الأولى منها بث الشائعات أو ترويجها.
- نصت المادة (١١٠) من القانون نفسه على معاقبة الفاعل بالغرامة التي لا تزيد على مئة ألف دينار وغرامة إضافية لا تقل عن ضعف الربح أو ضعف الخسارة التي حققها أو تجنبها الشخص على أن لا تزيد على خمسة أضعاف، وكذلك الحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.
- كما عددت المادة (٥) من قانون الجيش الشعبي وتعديلاته رقم (٣٩) لعام (١٩٨٥م) مهام ومسؤوليات الجيش الشعبي وأورد في الفقرة (ز) منها، التصدي للحرب النفسية والشائعات التي يشنها العدو والعمل بجميع الوسائل العلمية والموضوعية لدحضها وابطال مفعولها

الفصل الثاني

التحديات الداخلية والخارجية للأمن الاجتماعي في الأردن

المبحث الأول: التحديات الداخلية للأمن الاجتماعي في الأردن

التحديات الاجتماعية. أهمها الفقر والبطالة، والعنف المجتمعي وتغير ملامح السلوك المجتمعي والتعدي على هيبة الدولة، وعدم الإحساس بالعدالة الاجتماعية، وضعف التدريب المهني، وعدم الإقبال على المهن والسعي نحو الوظيفة، وتعاطي المخدرات.

أ. الفقر والبطالة.

إن من أهم التحديات التي تواجه سكان الأردن، الفقر حيث بلغ خط الفقر المطلق (فقر الغذاء وغير الغذاء) ٦٨٠ ديناراً للفرد سنوياً في عام ٢٠٠٨ على مستوى المملكة، أما على مستوى المحافظات، فقد سجلت محافظة العاصمة أعلى خط فقر، حيث بلغ ٧٠٣ دنانير للفرد في السنة، أما أدنى خط فقرٍ مطلقٍ، فقد سجل في محافظتي المفرق وجرش ليبلغ ٦٥٦ ديناراً للفرد في السنة، وبناءً عليه، يكون خط الفقر العام للفرد ٥٦.٧ ديناراً شهرياً، وللأسرة المعيارية البالغ حجمها (٥.٧) أفراد ٣٢٣ ديناراً شهرياً، وبلغت نسبة الفقر في الأردن ١٣.٣% لعام ٢٠٠٨ أما على مستوى المحافظات، فقد سجلت محافظة العاصمة أقل نسبة فقر بلغت ٨.٣%، في حين سجلت نسبة الفقر في محافظة المفرق النسبة الأعلى بين جميع المحافظات، حيث بلغت ٣١.٩%، وبينت التقديرات لأعداد المساكن خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٥٠ أن المملكة ستشهد زيادة كبيرة في إنشاء المساكن مستقبلاً لسد الاحتياجات المتوقعة، نتيجةً للزيادة في أعداد الأسر خلال الفترة الزمنية للإسقاطات السكانية، وسيرتفع عدد المساكن في المملكة من حوالي ١.٥٢١ مليون مسكن في عام ٢٠٠٩ إلى ٣.٢٤٦ ملايين مسكن في عام ٢٠٣٠م[١].

ب. تغيير ملامح السلوك الاجتماعي (العنف المجتمعي).

السلوك هو " النشاط الذي يعبر عنه الفرد من خلال علاقاته بمن حوله، له قواعد طبيعية ومادية مبرمجة طبقاً للخريطة الوراثية المرسومة لكل فرد وفقاً

---

(١) صحيفة العرب اليوم، العدد (٥٢٥٤)، السبت ٨ محرم ١٤٣٣هـ- الموافق ٣ كانون الأول ٢٠١١م: http://alarabalyawm.net/pages.php?news_id=316527

للترتيب الوراثي البيولوجي وصولاً إلى هندسة الجينات" أما عملية تغيير ملامح السلوك الاجتماعي، من الناحية الأخرى، فإنها تعتبر عملية تحول بالطريقة التي ينظم فيها المجتمع مؤسساته، في توزيع السلطة داخل مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية، من أجل تغيير السلوكيات على نطاق واسع، إذ يجب مراعاة بعض الممارسات الضارة والمعايير الاجتماعية السلبية والتباينات الهيكلية وأثرها على المجتمع برمته، ولما كان التغيير السلوكي يعتمد على البيئة الشخصية والعناصر السلوكية الفردية والجماعية، فقد صارت بعض السلوكات الناشزة في المجتمع الأردني التي تظهر بين الفينة والفينة، من عدوانية وهمجية وتخريب وتهديد ومشاجرات وكثرة اعتصامات وإغلاق للطرق العامة، تشكل تحد داخلي كبير للدولة، للدرجة التي أفقدها بعضاً من هيبتها في التعامل مع بعض هذه التغيرات السلبية الدخيلة على مجتمعنا، وتالياً بعضاً من الإشارات الهامة المتعلقة بدراسة حول العنف المجتمعي[1]:

(١) في دراسة متخصصة لواقع العنف المجتمعي من بداية عام ٢٠٠٩م، وحتى ٣١/ ٥/ ٢٠١٠م بلغ عدد المشاجرات الجماعية المسجلة رسمياً لدى الأجهزة الأمنية (٧٥٢)، وقد حازت محافظة الزرقاء كما بينته البيانات الصادرة عن مديرية الأمن العام نصيب الأسد من هذه المشاجرات(٢٦.١%) تجاوزت نسبة سكان المحافظة من إجمالي سكان المملكة بعشر نقاط مئوية، في حين بلغت نسبة المشاجرات في العاصمة عمان (١٨.١%) وهي أقل بعشرين نقطة مئوية من نسبة مساهمتها من إجمالي عدد السكان المملكة، وحصدت معان (١١.٦%) من مجموع المشاجرات بينما ساهمت اربد بنسبة (٩.٢%) من مجموع المشاجرات، كما وأظهرت الدراسة بأن ثلاث محافظات لم تشهد سوى عدد محدود من المشاجرات الجماعية وهي الطفيلة (٣) مشاجرات والمفرق (٨) مشاجرات والعقبة (٩) مشاجرات في الفترة الزمنية قيد الدراسة.

(٢) أشارت الدراسة إلى أنه في رصد الأسباب المختلفة لحدوث المشاجرات كما تم تدوينها في ملفات الأمن العام فقد توزعت إلى خلافات عائلية (٢٩.١%) وخلافات شخصية ومالية (٦٤.٣%) وثأر قديم (٦.٦%) تحولت فيما بعد إلى عنف جماعي، ويدل ذلك على ان العنف المجتمعي في غالبيته ليس عنفاً عشائرياً وإنما يأخذ وعاء عشائرياً أو عائلياً بعد حدوثه، ونتج عن هذه

---

(١) دراسة أعدها صندوق دعم البحث العلمي في وزارة التعليم العالي بتكليف من وزير التعليم العالي آنذاك د. وليد المعاني، أجراها فريق أكاديمي ترأسه د. موسى شتيوي، ود. مجد الدين خمش، د. جميل الصمادي، د. غازي أبو عرابي، وجميعم من الجامعة الأردنية، ود. مذير كرادشة/جامعة اليرموك.

المشاجرات أضرار جسيمة على الإنسان والممتلكات حيث نتج عن هذه المشاجرات (٢٨٨١) إصابة أغلبها بليغة و(٢٥) حالة وفاة بالإضافة إلى تدمير عدد كبير من المنازل والمحلات التجارية والأماكن العامة والتي تقدر خسائرها بالآف الدنانير.

(٣) لاحظ فريق الدراسة بأن غالبية الجناة هم من الفئات الشبابية بامتياز ضمن الفئة العمرية (١٨- ٢٧) سنة بنسبة (٤٧%) والفئة العمرية (٢٨-٣٧) سنة بنسبة (٢٨%) غالبيتهم من المتعطلين عن العمل (٦٤.٤%)، أما بالنسبة لضحايا المشاجرات فإنها تنحصر في الفئة الشبابية أيضاً بنسبة (٣٥%) للفئة العمرية (١٨-٢٧) سنة و(٢٧.٣%) للفئة العمرية (٢٨-٣٧) سنة.

(٤) تميز العنف المجتمعي بكافة أشكاله بعدد من الأبعاد والمظاهر، منها المبالغة في ردود الأفعال والعصبية الشديدة والنزعة والتطاول لعدم احترام القانون، واستخدام العنف ضد الأجهزة الأمنية، والاستخدام الكبير للأسلحة النارية، وهذه الأشكال من العنف تنطوي على مخاطر كبيرة تتمثل بالتهديد للسلم الاجتماعي، وتراجع هيبة الدولة والتكلفة البشرية والاقتصادية الباهظة وخطر التحول من العنف الاجتماعي إلى العنف السياسي الذي لا تحمد عقباه.

جـ.الظلم الاجتماعي.

إن استقرار البنية الداخلية للمجتمعات وقوتها تتطلب توفير بعض المقومات التي تحقق هذا الهدف، كما أن ترسيخ هذه المقومات يؤدي إلى تقوية الروابط والأواصر بين أفراده بحيث تجعله أقوى من أن تكسر من عوده التهديدات الداخلية والخارجية، ولا شك أن الظلم الاجتماعي هو أحد تلك المهددات التي يمكن أن تؤدي إلى سقوط المجتمع وانهياره، بالمقدار الذي يتفشى فيه هذا التهديد في البيئة الاجتماعية، في مقابل إقامة العدل وترسيخه وما يؤدي إليه من تمتين البنية الداخلية، فالعدالة الاجتماعية مطلب هام من المطالب الرئيسية للمجتمعات كافة، فالظلم الاجتماعي والفساد ما زال واقعنا يعشعش في مجتمعاتنا، وصور ذلك التي نعاني منها في الأردن تتجلى في:

(١) تتمتع فئات من المجتمع بامتيازات مادية ومعنوية غير معقولة حيث تتاح لها الفرص والإمكانات مما يجعل الثراء يطرق بابها، دون تعب وسعي وجهد، وبالمقابل فإن أناساً يبحثون عن لقمة الخبز، فلا يجدونها إلاَّ بشق الأنفس، لا يجدون ما يسد جوعهم ويستر عورتهم ويعالج مريضهم، وغيرهم يعبثون بالملايين، وينفقون نفقة المسرفين، فئات تحتكر الثروة وأسر وطبقات معينة تتمتع بامتيازات لا تتوافر لغيرها.

(٢) قدرة البعض على التأثير في السياسة والاقتصاد، والوصول إلى المناصب

السياسية العليا، بسطوتها الاقتصادية ونفوذها.
(٣) الطبقية في التعليم حيث يوجد فئات لا تقوى على تعليم أبنائها لارتفاع تكلفة التعليم الجامعي العالي تارة ولغياب العدالة في توزيع المقاعد الجامعية بسبب الكوتات والمنح التي تعطى لفئات دون فئات.
(٤) استغلال الموظف الوظيفة والمنصب العام لتحقيق مصالح خاصة، ومنافع شخصية ذاتية لمن يخصه من أفراد المجتمع كأقربائه وعشيرته وأصدقائه وحزبه السياسي دون وجه حق، ومن أبرز أشكال الفساد، الواسطة والمحاباة والمحسوبية والرشوة، وعدم الأمانة في أداء الوظيفة وإهدار المال العام[١]، وقد وصل الأردن في محاربة الفساد لعام ٢٠١١م حسب تقرير مؤشر مدركات الفساد في الأردن الصادر عن منظمة الشفافية الدولية والذي أعلن عنه مركز الشفافية الأردني يوم الإثنين٢٠١١/١٢/١٢م إلى المرتبة(٥٦) من بين (١٨٢) دولة في محاربة الفساد للعام ٢٠١١م، والمرتبة السادسة عربياً متراجعاً مرتبة عن الأعوام السابقة التي حافظ فيها لخمسة أعوام تقريباً على المرتبة الخامسة بالنسبة للدول العربية، حيث كانت نتيجة المؤشر من (١٠) هي (٤.٥) وفق مؤشرات تقرير منظمة الشفافية العالمية[٢]

د. ضعف التدريب المهني.

من التحديات الاجتماعية في الأردن البطالة وضعف التدريب المهني وهي مشكلة في البلاد العربية عموماً ولحل هذه المشكلة:
(١) تُواصل مؤسسة التدريب المهني تنفيذ برامجها في مجال تدريب العاطلين عن العمل، وتصنيف العاملين والمحلات المهنية، وذلك بهدف رفع سوية العامل الأردني الفنية من جهة، والمساهمة في تلبية متطلبات سوق العمل من العمالة المدربة والمؤهلة في مختلف التخصصات المهنية، وبالتنسيق والمشاركة مع اصحاب العمل، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، حيث قامت المؤسسة في هذا الإطار بتدريب (٢٠.٢٤٥) فرداً في عام ٢٠١٠، شكل المتدربون منهم في المستويات الأساسية الجزء الأكبر وبنسبة بلغت (٨٤.٩%)، وفي الدورات الفنية والمسلكية ما نسبته (٥.٤%) ودورات إعداد السائقين (٥.١%)، والسلامة والصحة المهنية (٤.٦%)، وبهدف بناء القدرات المؤسسية والتدريبية لقطاع التدريب المهني والإرتقاء بمستوى كفاءة وفعالية أداء مراكز ومعاهد المؤسسة، قامت المؤسسة بتصنيف نحو (٧١٥١) عاملاً

(١) أحمد أبو دية، الفساد الداء والدواء، عمان، ٢٠٠٤، الطبعة الأولى، ص٣٠.
(٢) أنظر الملحق، ب، المتعلق بتقرير مركز الشفافية الأردني.

و(٢٨٦) محلاً مهنياً وفقاً لأسس ومعايير مهنية وطنية معتمدة وذلك مقابل تصنيف (٧٧٨٥) عاملاً و(١٦١) محلاً مهنياً في عام ٢٠٠٩.

(٢) تأسست الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب في عام ٢٠٠٧، كشركة مساهمة خاصة غير ربحية مملوكة بالكامل للقوات المسلحة الأردنية، وقد جاء هذا التأسيس بإيعاز من جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بهدف رفع سوية العامل الأردني الفنية، وتشغيل قوى عاملة أردنية بالتنسيق مع وزارة العمل ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للمساهمة في تخفيض نسب البطالة والحد من الفقر، إضافة لإحلال العمالة الأردنية تدريجياً بدلاً من العمالة الوافدة، وقد ارتفع عدد الملتحقين ببرامج الشركة خلال عام ٢٠١٠ بنسبة (٤٤.٥%) ليصل عددهم إلى (٣٨٦٨) متدرباً، ليصل عدد المتدربين منذ تأسيس الشركة إلى (١٤.٠٨٧) متدرب، فتكون بذلك قد أنجزت (٤٧%) من هدفها الاستراتيجي والمتمثل بتدريب وتأهيل (٣٠.٠٠٠) عاطل عن العمل خلال فترة ثماني سنوات من بدء عمل الشركة[١].

التحديات الاقتصادية.

يواجه الأردن تحديات اقتصادية كبيرة أهمها العجز في الموازنة، وتصاعد حجم المديونية، وتراجع مستويات الاستثمار، وغياب الأردن عن الخارطة الاستثمارية لكثير من دول العالم، وتراجع حوالات العاملين في الخارج، كذلك ارتفاع فاتورة النفط، والتغيير في الأنماط الاستهلاكية غير المبررة، وانخفاض المساعدات والمنح الخارجية، وبالإضافة إلى انعكاس تداعيات الأزمة المالية العالمية على مختلف القطاعات في المملكة.

أ. **<u>عجز الموازنة</u>**. أقر مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٢ مع عجز يقدر بنحو ١٠٢٧ مليون دينار أردني مقارنة بالعجز المقدر في موازنة ٢٠١١ والبالغ نحو ١٢٦٥ مليون دينار، حيث تم تخفيض العجز في الموازنة بواقع (٦.١) نقطة مئوية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ليصل في عام ٢٠١٢ إلى ما نسبته (٦.٤) بالمئة، أي حوالى ١٠٢٧ مليون دينار، مقارنة مع ما نسبته (٢.٦) بالمئة عام ٢٠١١، أي حوالى ١٢٦٥ مليون دينار، حيث يقول " وزير المالية أمية طوقان ": " معظم المؤشرات الاقتصادية تدل على أن الاقتصاد الأردني يمر حالياً بمرحلة استثنائية يقتضي التعامل معها بكل حكمة ومسؤولية، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي، وتزايدت العجوزات المالية في الموازنة

---

(١) موقع الشركة الوطنية للتدريب والتشغيل الإليكتروني، <u>http://net.mil.jo</u>، وأنظر أيضاً التقرير السنوي للبنك المركزي لعام ٢٠١٠م، ص ٢٢.

العامة للدولة وفي الحساب الجاري لميزان المدفوعات، مما رفع من مستويات المديونية المحلية الأجنبية، فضلاً عن هبوط الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج والدخل السياحي، وبالمقابل تسعى الحكومة إلى تثبيت مستوى الإنفاق الجاري لعام ٢٠١٢ على نفس مستواه في عام ٢٠١١ ليصبح في حدود (٥٨٣٩) مليون دينار"، وقد سجل معدل التضخم في الأردن عام ٢٠٠٨ مستوى قياسياً بارتفاعه إلى (١٥.٥%) مقارنة مع عام ٢٠٠٧ إلاّ أنه انخفض عام ٢٠٠٩ إلى (٧%) وإلى نحو (٥%) عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ "[١].

ب. **حجم المديونية**. شهدت مستويات المديونية العامة المترتبة على الأردن ارتفاعاً لافتاً إذ سجّل الرصيد القائم لحجم صافي المديونية العامة مع نهاية شهر تشرين الأوّل من العام الماضي ٢٠١١ مستويات قياسية بالمقارنة مع المستويات المسجلة بنهاية عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لتبلغ حتى نهاية شهر تشرين الأول ٢٠١١ نحو(١٢٦٣٥) مليون دينار ما يعادل نحو(١٧.٨) مليار دولار مقابل نحو (٩.٧) مليار دينار وبما يعادل (١٣.٧) مليار دولار وحوالي (١١.٥) مليار دينار ما يعادل (١٦.٢) مليار دولار بنهاية عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي وارتفعت بنسبة (٣٠.٣%) وبنسبة (١٠.٢%) بالمقارنة مع نهاية عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ تباعاً وزاد صافي رصيد مديونية المملكة خلال فترة العشرة أشهر الأولى من العام الجاري ٢٠١١ بمقدار حوالي (٢.٩) مليار دينار عن مستواه المسجّل بنهاية العام ٢٠٠٩ وبمقدار حوالي(١.١٧) مليار دينار عن مستواه المسجل بنهاية العام ٢٠١٠ [٢].

جـ. **تراجع مستويات الاستثمار**. رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها مؤسسة تشجيع الاستثمار لتحفيز الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم الحوافز المالية والضمانات الممنوحة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، وتبسيط الإجراءات التنظيمية المتعلقة بتسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية، إلاّ أننا نشهد تراجعاً ملحوظاً في مستويات الاستثمار، إذ فيما يتعلق بتطورات حجم وهيكل الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، بلغ حجم الاستثمارات المستفيدة من القانون حسب القطاعات المنصوص عليها في القانون خلال عام ٢٠١٠م ما مقداره (١.٦٦٦.٦)مليون دينار مقابل (١، ٨٢١.١)مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩م، وعلى صعيد إجمالي

---

(١) موقع وزارة المالية الأردنية،
http://www.mof.gov.jo/ar/pages.php?page=newsdetails&id=25954 &num=3.

(٢) http://jordanzad.com/index.php?page=article&id=64222 موقع زاد الأردن الإخباري.

عدد المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار فقد بلغ (٣٤٨) مشروعاً خلال عام ٢٠١٠م، مقابل (٥٠٧) مشروعاً خلال عام ٢٠٠٩م[١].

د. **تراجع حوالات العاملين في الخارج.** تشير العديد من الدراسات الدولية أن حوالات العاملين المغتربين من دول الشرق الأوسط ومنها الأردن آخذة في التقلص[٢]، وكانت دراسة نشرتها وكالة "ستاندرد آند بورز" توقعت تراجع حوالات العاملين في الخارج بعدة دول منها الأردن بنسبة تتراوح بين (٥-١٠%) خلال عام ٢٠٠٩، وبينت الدراسة أن حوالات العاملين من هذه الدول بلغت (٢٠.٤ مليار يورو) عام ٢٠٠٨ وشكلت (٥%) من إجمالي الناتج المحلي في تونس ومصر وأكثر من (٢٠%) في لبنان والأردن، ويشار إلى أن حوالات العاملين الأردنيين شكلت ما نسبته (٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ إذ بلغت (٢.٦٩٢) مليار دينار، كما شهدت الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠١١م، وعلى عكس التوقعات الايجابية تراجعاً بما نسبته ٤.٨% في بند حوالات العاملين مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وتشير الإحصاءات الرسمية أن تحويلات العاملين للربع الأول من هذا العام لم يطرأ عليها تراجع يذكر بل كان هامشياً جداً، ويعتقد على نطاق واسع أن العمالة الأردنية لن تتعرض إلى حالات تسريح واسعة من دول الخليج، لأن غالبيتها تعمل في القطاع الحكومي، وهو القطاع الأقل تأثراً بالأزمات المالية[٣]، علماً أن بعض دول الخليج قد أعربت عن أنها ستبذل جهدها من أجل مساعدة العمالة الأردنية لديها كعُمان والبحرين، حيث عبر وزيرا العمل للدولتين عن ذلك خلال حضورهما مؤتمر العمل العربي في عمان[٤].

هـ. **انخفاض المساعدات والمنح الخارجية.** يتوقع خلال العام الحالي أن ينال الدعم للموازنة من خلال المنح حصة كبيرة من المساعدات الخارجية تصل إلى ١.٧ بليون دولار شاملاً المنح المقدمة من المملكة العربية السعودية الشقيقة (١.٤ بليون دولار) والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (حوالي ٣٠٠ مليون دولار)[٥]، وقد انخفضت المساعدات والمنح الخارجية لدعم الموازنة بنسبة

---

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي لعام ٢٠١٠م، ص ص٧٦-٧٧، موقع البنك المركزي الأردني الإليكتروني، http://www.cbj.gov.jo/uploads/chapter4_ar.pdf

(2) http://www.gerasanews.com/index.php?page=article&id=55890

(3) http://www.alghad.com/index.php/article/287730.html

(4) http://www.jocp.org/index.php?option=com_content&task= view&id= 708&Itemid= 39

(٥) وزير التخطيط والتعاون الدولي: جعفر حسان، موقع زاد الإخباري

(٧٩%) خلال التسعة شهور الأولى من العام ٢٠٠٩م مقارنة بذات الفترة من عام٢٠٠٨، ويأتي انخفاض المساعدات الخارجية، بسبب الأزمات المالية والاقتصادية المتعاقبة التي تواجه الدول المانحة، وينبغي طرح السياسات الاقتصادية والمالية لمواجهة هذه التحديات الاقتصادية استنادا لإمكانياتنا من دون الاعتماد على الخارج.

التحديات السياسية. هناك شعور عام بتباطؤ عملية الإصلاح السياسي، وعدم تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة بصنع القرار السياسي، وإحجام سياسي عن المشاركة في العملية السياسية، وتدني الدور التوعوي للإعلام.

أ. الشعور بالبطء في عملية الإصلاح السياسي.

(١) حقق الأردن قفزة هامة في التعديلات الدستورية الأخيرة، إذ التعديل يعد إنجازاً فعلياً في مجال الإصلاح السياسي، يؤدي لاستقرار الدستور، إلاَّ أن هذا المنحى في الإصلاح السياسي لا يكمل إلاَّ باكتمال إجراء بعض التعديلات المنشودة على بعض القوانين الهامة لإحداث الاستقرار السياسي المطلوب وأهمها قانون الانتخاب وقانون البلديات وغيرها من التشريعات والقوانين المكملة للحياة الديمقراطية.

(٢) المراقب للوضع السياسي في المملكة يلحظ بقوة بطء قطار الإصلاح السياسي، وكأنما هناك أناساً يضعون العصي في دولاب وعجلة هذا القطار، فقوى الشد العكسي تُعد سبباً رئيسياً في تعثر مسيرة الإصلاح والسير البطيء، **وأحياناً تقهقره إلى الخلف، حيث نجد بأن جلالة الملك** عبد الله الثاني **يوجه الحكومات والمؤسسة التشريعية إلى صياغة قانون انتخاب عصري، لكن عند تنفيذ التوجيهات الملكية تفرض قوى مختلفة في الحكومة وفي مجلس النواب، مخاوفها ومصالحها وأيديولوجياتها، للحفاظ على الوضع القائم.**

ب. عدم تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

الأصل أن مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية هي الأذرع المنفذة للديمقراطية، وهي أداة عصرية فعالة لتحقيق تطلعات الشعب نحو العدالة والحرية والمساواة، وتمارس نشاطاتها بحرية دون تدخل حكومي، وتعد شريكاً أساسياً واستشارياً مع الحكومة لصالح الشعب، وهي مؤسسات جمعيات غير حكومية هي منظمات تعمل خارج نطاق الحكومات، وتشمل: الجماعات المجتمعية، المنظمات

=

http://jordanzad.com/index.php?page=article&id=5253.

غير الحكومية، النقابات العمالية وغيرها، الجمعيات الخيرية، الجمعيات الدينية، الروابط والمؤسسات المهنية، ولكون هذه المؤسسات تعمل خارج نطاق الحكومات مما يمكنها من اتخاذ مواقف انتقادية صريحة ضد الحكومات، ويجعلها غير مضطرة لمجاملة ومداراة أي جهة مهما كانت، وقد نالت بعض هذه المؤسسات نجاحات كبيرة في شد انتباه واحترام الناس لتعلقها بالدفاع عن العدالة الاجتماعية ومسائل الفقر!

جـ. الإحجام السياسي عن المشاركة في العملية السياسية.

رغم أن الأردن تعد من الدول العربية القليلة التي اتخذت منذ عهد الاستقلال، من الديمقراطية وحياة التعددية الحزبية مُنْطلقاً لها في تسيير دواليب الحكم، إلاَّ أنها لم تتمكن من إرساء تجربة سياسية ديمقراطية كما هو متعارف عليها دولياً، وذلك لما يلي:

(١) عجز الحياة الحزبية والسياسية أمام المطالب والتطلعات الشعبية أدى إلى سيادة النزعة الانكفائية والإحجام عن المشاركة السياسية برمتها.
(٢) المواطن لا يرى صدى للبرامج الانتخابية وتفعيلها على أرض الواقع.
(٣) تحكم النزعات المجتمعية السلبية، حَدَّ من إمكانية التغيير المؤسسي حيث يعتقد البعض أن التغيير السياسي والاقتصادي، بعيد المنال إن لم يكن مستحيلا!
(٤) طبيعة قوانين الانتخابات التي تتحكم وتوجه نتائج الانتخابات مسبقاً.
(٥) عدم فهم الحياة الديمقراطية من بعض الأحزاب أو خضوعها لإملاءات السلطة، خوفاً مما قد تفرزه الصناديق من نتائج تتعارض ومصالح أصحاب القرار.
(٦) ما يعتور العمليات الانتخابية من مسلكيات مشينة كشراء الذمم والأصوات وانعدام ضمانات النزاهة وغيرها مما ساهم في طغيان نزعة العزوف والمقاطعة شبه التامة للمعارك الانتخابية، وبالتالي الإحجام السياسي عن المشاركة في الحياة السياسية.

د. تدني الدور التوعوي للإعلام الأردني.

يأتي الحديث عن هشاشة الدور التوعوي الإعلامي في القرار الانتخابي على غير ما يتوقع الإعلاميون والصحفيون ودارسو الإعلام عن الموقع الاستراتيجي للإعلام في الحملة الانتخابية وفي تحديد مصير المرشح، وفي بناء الأجندة السياسية للهيئة الناخبة وفي تشكيل رأي الناخب واتجاهه وقراره، وتأسيساً على ما سبق ذكره: فإن مسؤولية الهيئة أو السلطة المشرفة على الانتخابات، مسؤولية كبيرة وكبيرة جداً، ذلك لأنها ستكون على المحك في أول تجربة تمارسها بعد أن أولاها أياها الدستور

بعد التعديلات الأخيرة، فهي مسؤولية ضخمة لا من أجل تحسين صورتها أمام الرأي العام فحسب، بل الأهم هو تحسين الواقع الانتخابي والواقع الديمقراطي، وبناء شرعية نظام برلماني قائمة أصوله على شرعية الانتخابات، وهذه تقوم على دعامتين:

(١) أن يكون صوت الناخب المستنير هو الذي يقرر الفائز من الخاسر.

(٢) أن يكون القضاء هو من يفصل في أحقية العضو في البرلمان حال الطعن في صحة العضوية، وألا يصطدم ذلك بمبدأ المجلس سيد قراره، وهو ما جرى تعديله أخيراً.

المبحث الثاني

التحديات الخارجية للأمن الاجتماعي في الأردن

التغيرات الإستراتيجية الإقليمية والدولية(الربيع العربي).

تحليل البيئة الأردنية المحلية استراتيجياً لا يتم بمعزل عن تحليل جميع البيئات الإستراتيجية الإقليمية والدولية، فتغير البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المشهد العام الاستراتيجي للبيئة المحلية، وقد أصبح ذلك ممكناً مع التقدم التكنولوجي والتقني والمعلوماتي ومع عصر العولمة والانفتاح الاجتماعي الذي ربط الشعوب ببعضها ووحد المفاهيم وساعد على التواصل السريع فعلى سبيل المثال في البيئة الإقليمية، لاحظنا كيف أن الثورة الشعبية في تونس وفي مصر قادت لما يسمى الآن بالربيع العربي، مما خلق حالة استنفار عالمي، وأثر على البيئة الأمنية الإستراتيجية كاملة والتي بدورها أثرت في باقي البيئات، فالبيئة الإستراتيجية بيئة متغيرة بما أن أهداف الدول ومصالحها متغيرة أيضاً، وبتغير هذه البيئة سيتغير كل شيء من حولها، فبعد أن أصبح العالم قرية معلوماتية صغيرة بسبب التطور التكنولوجي والمعلوماتي المتسارع، أصبحت الدول تستجيب وبسرعة للأحداث وتتفاعل معها، وأصبح لا مجال هناك للعزلة عن المجتمع الدولي إلا إذا قرر المجتمع الدولي ذلك بنفسه.

إن تقييم حالة الأردن السياسية من خلال مراقبة ورصد نمطية السلوكيات لجميع الإطراف تشير إلى أن الحكومة وصناع القرار في مؤسسات الدولة وصلوا إلى نتيجة مفادها أن ما يمكن أن يحدث في الأردن لن يكون بشدة أو بقوة ما كانت تتوقعه، وعليه فإن الاستراتيجيات التي تقوم بها حتى الآن، هي سياسات احتوائية إيجابية من دون اللجوء كثيراً إلى استخدام القوة السلبية، إذ عمدت الحكومة إلى استيعاب الحراكات، وحاولت جاهدة الحفاظ على منظومة الأمن الوطني الاجتماعي من خلال استجابتها للتحديث والتطوير والمراجعة والتعديل، وعقد اللقاءات والندوات واللجان الحوارية، والتي أفرزت فهماً متبادلاً بين الدولة وغالبية المواطنين- الممثلين بشرائح متنوعة من المجتمع- للمطالب والمصالح والأهداف والاستراتيجيات والسياسات الوطنية، مما أدى إلى سيادة الأمن والاستقرار.

غياب الهوية العربية الإسلامية.

تعزيز الهوية الوطنية يتطلّب إعادة الاعتبار لمفهوم العروبة والقومية على المستوى العربي الشامل، فالإصلاحات السياسية في الأردن وفي بلدان الإقليم هي

أمر مهم لبناء علاقات عربية أفضل، ولضمان استمرارية أي صيغ تعاون عربي مشترك، لكن المشكلة أيضاً هي في ضعف الهوية العربية المشتركة أو الإسلامية المشتركة، كما هو في ضعف الهوية الوطنية، وطغيان التسميات الطائفية والمذهبية والعرقية والتكتلات القبلية والعشائرية على المجتمعات العربية الإسلامية، وبذا ينبغي أن يكون الإسلام والحفاظ على عروبية الأمة وإسلاميتها لا مجرّد حل لأزمة العلاقات بين البلدان العربية فقط، بل أيضاً سياجاً ثقافياً واجتماعياً لحماية الوحدات الوطنية في البلدان العربية، ولمواجهة مخاطر الانفجار الداخلي في كل بلد عربي، إذ المدخل السليم لنهضة هذه الأمَّة من جديد وللتعامل مع التحدّيات الخطيرة التي تستهدف أوطانها وشعوبها وثرواتها، هو السعي لبناء هوية عربية إسلامية جامعة تلمّ شمل هذه الأمَّة وما فيها من خصوصيات وطنية وأثنية وطائفية، وتقوم على حياة سياسية ديمقراطية سليمة تعزّز مفهوم المواطنة وتحقّق الولاء الوطني الصحيح.

إننا نعيش في عصر يرفض الهُوية العربية الإسلامية المشتركة، بل ويرفض أحياناً كثيرةً الهُويّة الوطنية، ويريد وَصْمَ شعوب هذه الأمة بتصنيفات تقسيميه للدين وللعروبة وللأوطان، ومن ينافحون عن هذه القناعات ويبثون السم في الدسم يريدون إقناع أبناء وبنات المجتمع بأن مستقبلهم هو في ضمان حقوقهم الطائفية والمذهبية تارة، وحقوقهم القبلية والعشائرية تارة، وحقوق المرأة مقابل حقوق الرجال تارة أخرى، وهكذا..، بينما خاتمة هذه المسيرة الانقسامية هي تفتيت الأوطان والشعوب وجعلها ساحة حروب لقوى دولية وإقليمية تتصارع وتتنافس الآن على كيفية التحكّم بهذه الأرض العربية والإسلامية وبثرواتها.

تعثر عملية السلام.

يسعى الأردن جاهداً بكل ما يملك من عناصر القوة، لتسريع عملية السلام والتغلب على العوائق التي تحد من انطلاقة وتقدم المشروع السلمي، كون الأردن من أكثر الدول استفادة منه، خاصة في مجال الأمن المائي والنووي والطاقة الكهربائية، إيماناً من الأردن بأن السلام الشامل هو الطريق الوحيد لتحقيق التنمية والتقدم والاستقرار، ليس للأردن فحسب، بل لدول وشعوب المنطقة بكاملها، فهذا جلالة الملك عبد الله الثاني دائم الحديث عن خطورة الموقف السياسي الراهن، حيث طالب مراراً بضرورة العودة إلى المفاوضات المباشرة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، لأن استمرار الجمود السياسي سيكون له تأثيره السلبي الكبير على المنطقة، وأن التوصل للسلام وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيكون له الأثر الايجابي على كامل منطقة الشرق الأوسط، **ولكن جاء فوز نتنياهو في الانتخابات قبل عدة سنوات، ليسفر عن مواقف حزبه اليميني السياسية المتعنتة لتكون سبباً في تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، في الوقت الذي ينقسم فيه المجتمع الإسرائيلي**

بالنسبة لعملية السلام حسب أصول كل طائفة، وليخيم كل ذلك على الموقف الإسرائيلي من النظام الملكي الهاشمي الأردني، الذي عبرت عنه التصريحات المتتالية لقيادات إسرائيلية سعت للنيل مباشرة من الأردن ونظامه، مما أنعكس على العلاقة الأردنية الإسرائيلية التي تمر الآن في حالة برود، وما ينعكس بالضرورة على الأمن الاجتماعي الأردني سلباً.

التحليل والاستنتاج

١. إنَّ الإنسان هو محور البناء ومرتكز الوجود الحضاري، وبناؤه يتحقق عبر اكتمال عناصر ثلاثة: الرؤية الواضحة والقيم الثابتة، والأداة الفاعلة، فالرؤية الواضحة تقوم على التوحيد الخالص الذي يرتقي بالإنسان إلي مرتبة التحقق بالعبودية، في ستحضر في كل تعاملاته مع نفسه ومع الكون حقيقة عبوديته لله تعالى، على حين أن القيم الثابتة هي التي تحفظ عليه خط السير باعتدال، فهو إنسان مستخلف في الأرض، يحمل أمانة الهداية، ومكلف بإعمار الأرض وفق عناصر تلك الأمانة، ثم يتحقق الربط ما بين الرؤية الواضحة والقيم الثابتة عبر الأداة الفاعلة، التي تعني ربط العلم بالعمل، ومداومة الإنجاز والإتقان، والوصول إلى بر الأمن والأمان.
٢. الأسباب والعوامل التي ساهمت في العنف المجتمعي تعود إلى الدور المتنامي للأطر التقليدية كالعائلة والعشيرة ومسقط الرأس (كهُويات فرعية) في الحياة العامة، وكمرجعية للعلاقة بين الفرد والدولة، وذلك بدلاً من الأطر المدنية الحديثة كالأحزاب والمجتمع المدني، وإلى تغير نمط السلطة في العشيرة في أغلب مناطق المملكة كتراجع سلطة شيوخ العشائر التقليدية وبروز متنفذين اقتصادياً وسياسياً ساهم في إساءة استخدام التنظيم العشائري العائلي لمصالح لا تمت للعشيرة بصلة، وإلى المشاكل التي يعاني منها الشباب الأردني كالبطالة والإحباط السياسي والاجتماعي والنفسي.
٣. إن غياب دور مؤسسات المجتمع المدني في الأردن سببه ضعف المبدأ الديمقراطي، وهذا يثير التشاؤم لكثرة القيود والمعوقات والرقابة وفقدان الاستقلالية وغياب الجهة المشرفة، وعدم تهيئة المجتمع لجعل هذه المؤسسات مستقلة فاعلة وقوية؟ وتفتقد أغلبها الى التنظيم والإفصاح والشفافية، مع قلة التمويل، وهيمنة أدوات الرقابة والضغط الحكومي، عدا بعض المؤسسات التي لا تواجه هذه المشكلات فهي إما تابعة ذليلة أو مُنشَأه لغايات تضليلية وخداع للرأي العام؟.
٤. يثير الدور التوعوي الإعلامي الأردني عدداً من الإشكاليات تمس عصب

البناء الاجتماعي والسياسي منها: مدى ثقة الناخب في العملية الانتخابية، والإحساس بقيمة الصوت الانتخابي، وجدوى المشاركة من عدمها، ونظرته إلى القيمة المضافة للبرلمان في الحياة السياسية، وانعكاس مجمل نشاطه التشريعي والرقابي على مستوى المشاكل الحياتية للمواطن، فهل نجح البرلمان في تسويق نفسه ودوره إلى جميع أفراد المجتمع للدرجة التي تجعلهم حريصين على المشاركة والدفاع عن حقهم في أن يكون لهم برلمان قوي يعكس آمالهم وطموحاتهم؟

٥. التغيرات الإستراتيجية في المنطقة تستدعي تغيير في بنية واتجاهات الأنظمة العربية إزاء الصراع العربي الصهيوني وفي طبيعة العلاقات العربية، وإن حالة الصراع القائمة تتطلب كذلك تغيرات في بنية الأنظمة بما يؤمن تمتين الجبهات الداخلية وتأكيد التمثيل الشعبي في القرار وإشراك الشعوب في تحمل مسؤولية هذه المرحلة التاريخية الحرجة، فالحالة الصهيونية الجديدة وعلاقتها بالأنظمة العربية تحتاج إلى تصويب في الرؤية إزاء الصراع الصهيوني والتوحد على مواجهة وصد المخاطر الصهيونية المحدقة.

٦. المرونة الاجتماعية تعد بوابة الإبداع والإنتاج في جميع المجالات العلمية والاجتماعية والسياسية، وهي قاعدة التحول الأساسية في المجتمعات بصفتها مناخاً فسيفسائياً متعدد الثقافات والأطياف، يهيئ الأفراد لاستيعاب وتطوير القوالب الفكرية والاجتماعية والسياسية الجديدة، فالمرونة الاجتماعية النابعة من الفكر السديد هي المقابل الموضوعي للتصلب والتشدد، والتعبير البالغ عن الموقف المعرفي الرافض للانغلاق على الذات والأفكار والمشاريع، والمضاد الحيوي من خطر التعصب للرأي والمعلومة، إذ تمنح لأفراد المجتمع مقومات التألق وإنتاج الأفكار الحديثة عن طريق الانفتاح على مختلف التيارات والمدارس الفكرية، وتقليب أوجه الآراء وقراءتها بتجرد وموضوعية لاستخلاص زبدة الحقيقة، وهو ما يتيح أمامهم الفرصة لتقديم وجهات نظر جديدة ومختلفة في عالم الأفكار بعيداً عن العناوين التقليدية الثابتة والأطر الجامدة.

٧. ينتقل المجتمع الأردني من مرحلة ثقافية واجتماعية أو اقتصادية معينة إلى أخرى، فعادة ما تحدث تغيرات معينة في طريقة تعامل أعضاء المجتمع مع بعضهم البعض، فما كان مقبولاً في الماضي ربمّا لن يعود محبباً أو مفضلاً في الوقت الحاضر، وتستمر أنماط علاقات الأفراد تتغير مع مرور الزمن، ويتميز المجتمع الناجح في عالم اليوم، بتمكنه من مواكبة تلك التغيرات الحتمية في العلاقات المتوقعة بين أعضائه، بإفساحه المجال لقبول تلك التغيرات بشكل ايجابي، ومحاولة إيجاد خيارات أخرى مختلفة لإعادة ترتيب الأولويات الفردية

والاجتماعية، وبمعنى آخر يجب أن يُظهر المجتمع قدراً معيناً من المرونة الاجتماعية، والمناورة في قبول حتمية التجديد والتغيير في التوقعات الاجتماعية والفردية.

٨. المجتمع الأردني كغيره يتكون من ثلاثة جوانب رئيسية هي: البناء الاجتماعي والثقافة والإنسان الذي ترتبط بعلاقات تبادلية، مما يدفع الدارسين للمجتمع ومكوناته إلى الاعتماد على مفاهيم فرعية، حيث يمكن تحليل البناء الاجتماعي من خلال مفاهيم الدور والمكانة والجماعات والفئات والطبقات وغيرها، بينما تدرس الثقافة من خلال منظومة المعايير والقيم والمعتقدات والبناءات الفكرية الثقافية والمتغيرات الفردية التي تدخل في تفسير هذه جميعا كالحوافز والاتجاهات والذات والعقل، بينما يعتبر الإنسان أساس تشكيل الجانبين الاجتماعي والثقافي، وذلك نتيجة حاجاته وغاياته في علاقة هذه بالبيئة الطبيعية.

الملحق،، ي،،

مركز الشفافية الأردني
تقرير مؤشر مدركات الفساد في الأردن
صادر عن منظمة الشفافية الدولية
الإثنين ٢٠١١/١٢/١٢م

قام مركز الشفافية الأردني برئاسة الأستاذ الدكتور هاندري عماري بإجراء دراسة تفصيلية حول مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ووسائل الحد من الفساد والتخلص منه وذلك بجمع البيانات والمعلومات والأرقام المطروحة من قبل منظمة الشفافية الدولية، حيث تنشر المنظمة سنوياً تقرير مؤشر مدركات الفساد منذ عام ١٩٩٥م.

إن مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية هو وسيلة لتعزيز مفهوم مستويات الفساد بين الدول، واما الدراسة المطروحة فهي تقوم بمقارنة الأردن وباقي الدول لتدوين ترتيبها بين الدول ليتم تقييمها مع الدول المعنية بالدراسة. والدراسة التي تم تنفيذها تقوم على حصر نسب مدركات الفساد في الأردن عن الأعوام ٢٠٠١-٢٠١١ مبينا فيه ترتيب الأردن بين الدول العربية والدولية وعدد الدول التي قيمت في كل عام. حيث ان مؤشر ١٠ يعني نظيف كلياً، و٠ يعني فاسد كليا، ومعظم دول الخليج دخلت في المؤشر منذ عام ٢٠٠٣ لتسبق دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والبحرين وعُمان بإستمرار الأردن في الترتيب، وهذا العام تجاوزتنا الكويت بسبب تراجع الأردن والسعودية.

مؤشر مدركات الفساد للأردن عن الأعوام ٢٠٠١-٢٠١١

السنة	نتيجة المؤشر من ١٠	الترتيب العربي	الترتيب الدولي	عدد الدول التي تم تقييمها
٢٠٠١	٤.٩	٢	٣٧	٩١
٢٠٠٢	٤.٥	٢	٤٠	١٠٢
٢٠٠٣	٤.٦	٦	٤٣	١٣٣
٢٠٠٤	٥.٣	٤	٣٧	١٤٥
٢٠٠٥	٥.٧	٥	٣٧	١٥٨
٢٠٠٦	٥.٣	٥	٤٠	١٦٣
٢٠٠٧	٤.٧	٥	٥٣	١٧٩
٢٠٠٨	٥.١	٥	٤٧	١٨٠
٢٠٠٩	٥.٠	٥	٤٩	١٨٠

٢٠١٠	٤.٧	٥	٥٠	١٧٨
٢٠١١	٤.٥	٦	٥٦	١٨٢

إن مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية يقيّم ويرتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسئولين والسياسيين في الدولة، وهو يقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه، أي أنه يعكس الصورة التي يراها المستفتون عن البلد المصنف بالنسبة للفساد الإداري والسياسي فيه والذي يفُسر بإعتباره استغلال المنصب للمنفعة الشخصية.

اما عن الطريقة الدولية لجمع البيانات والمعلومات فالمسوحات الدولية هي الطريقة معتمدة، وهي الأفضل وذات المصداقية العالية لتدوين ترتيب الدول على سلم مؤشر الفساد. وتعتمد هذه الطريقة على أخذ عينات من ومصادر مستقلة من استمارات واستفتاءات مختلفة تابعة لعدد من المؤسسات المستقلة (مثل Economist, Institute for management development, world economic forum, world bank, etc.)، وتوزع على رجال وسيدات أعمال وأكاديميين ومحللين ومغتربين متخصصين.

تُحضر أمانة سر منظمة الشفافية الدولية هذا المؤشر مركزياً في ألمانيا تحت إشراف فريق من الباحثين والإخصائيين والخبراء، ولا تشارك الفروع المحلية للمنظمة وضع هذا المؤشر ولا تساهم فيه بأية طريقة ممن يؤمن الإستقلالية والحياد. فبعد جمع المعلومات من المصادر المختلفة يُعطى كل بلد عدداً من النقاط من أصل عشر نقاط.

وقارن عماري رئيس مركز الشفافية الأردني بين السنوات، حيث أن الترتيب من سنة إلى أُخرى في السنوات لا يعكس صورة دقيقة للتغيير في مستوى إدراك الفساد في بلد ما. فالمرتبة قد تتغير بسبب دخول بلدان جديدة إلى المؤشر، فمن الأفضل مقارنة النقاط التي تحتسب لكل دولة مع النقاط التي حصلت عليها في الأعوام السابقة ومقارنتها بالمعدلين الدولي والعربي ومن ثم المرتبة التي حصلت عليها تلك الدولة.

وتعريف الفساد في منظور منظمة الشفافية الدولية والذي أنحصر بين يدي الباحث عماري يتمحور حول تركيز المؤشر على الفساد على القطاع العام. حيث تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استخدام السلطة لتحقيق مصالح شخصية. على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد بحيث يتم تغطية كلا من الفساد الإداري والفساد السياسي.

ويعتمد المؤشر فقط على مدركات الفساد لأنه من الصعب تقييم مستويات الفساد في مختلف الدول بناء على الخبرة العملية التجريبية، كالمقارنة مثلاً بين عدد

الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد وآخر. إن مثل هذه المعلومات لا تدل علي مستويات الفساد الحقيقية، بل علي نوعية المدعين العامين وصفاتهم ونوعية المحاكم و/أو وسائل الإعلام وأساليبها في الكشف عن الفساد. إن الأسلوب الوحيد لجمع المعلومات بغرض المقارنة هو البناء على خبرة ورؤية أولئك الأكثر تصادما بشكل مباشر مع واقع الفساد في دولة ما.

وحصر مركز الشفافية الأردني الفساد في الأردن عن طريق نتائج تقرير المنظمة الدولية والتي تقود الى وجود ضعف في تأثير أداء المؤسسات على عملية مكافحة الفساد، بالرغم من وجود جهود حثيثة يقوم بها عدد كبير من المعنيين والمهتمين من القطاعين العام والخاص في الدولة، بالاضافة الى جهود مؤسسات المجتمع المدني وهيئات دولية معنية بمكافحة الفساد وتعزيز الحاكمية الصالحة.

والحل الوحيد لحل قضية الفساد في الأردن هو ضرورة ايلاء موضوع ادراك الفساد ومحاربته الأهمية القصوى على الصعيد الوطني، والسعي الفعال الى التعاون المثمر على كافة المستويات لدعم منظومة الحكم الصالح وتعزيز الشفافية وحق الوصول الى المعلومات.

حيث يبرز هذا التقرير ضرورة العمل الجدي ليس فقط لإتخاذ اجراءات وتدابير تؤدي الى الإستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بل ايضًا لتتعداها نحو اعادة تكوين العلاقة بين المواطن والدولة، واعتماد نظم المساءلة والمحاسبة، وتفعيل عمل كافة المؤسسات الرسمية، وارساء قواعد التعاون المشترك ما بين المؤسسات المحلية والدولية لمحاربة كافة أشكال وأنواع الفساد، وتفعيل التعاون فيما بين كافة شرائح المجتمع لما فيه المصلحة العامة.

وبالنهاية وضع مركز الشفافية الأردني النقاط على الحروف وكشف عن الأسباب التي تمنع نجاح جهود مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الأردن ولخصها بعدة نقاط وهي:

دستوريا: كان من الصعب مقاضاة المسؤولين في المناصب الرسمية العليا قبل التعديلات والتحديثات الدستورية

قانونيا: القوانين المتعلقة بالعقوبات عادلة ورادعة ولكن لا يوجد قوانين واضحة في موضوع الفساد

سياسيا: تمثيل المواطن في البرلمان غائبا

تعاون: غياب الشراكة الفعلية بين المؤسسات الحكومية والغير حكومية

مدنيا: مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بمكافحة الفساد عددها قليل وضعيفة في السنوات السابقة

توعويا: قلة وعي المواطن في ثقافة مكافحة الفساد

إقتصاديا: مساهمة القطاع الخاص في التنمية والرخاء الإقتصادي ضئيله

ثقافة: بعض العادات والحقوق المكتسبة والمحسوبية تشجع على ممارسة الفساد

اما عن وسائل علاج الفساد التي قام بتلخيصها المركز، فكانت كما يلي:

تجسيد مبادئ سيادة القانون والعمل المؤسسي تنفيذ وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبرامجها الأصلاحية وتدابيرها الوقائية تحسين إدارة الشؤون والممتلكات العمومية وإعداد تشريعات تمنح المال العام حماية وحصانة أكثر ترسيخ سياسات فعالة وواضحة لمناهضة الفساد كتعزيز وتطبيق معايير الشفافية والنزاهة وتعزيز الحاكمية الرشيدة والمساءلة والمحاسبة تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع في مكافحة الفساد تبني معايير لتقييم اداء الجهات الحكومية والعامة وفقا لمتطلبات الشفافية والنزاهة وتحويلها إلى برنامج إصلاحي لها زيادة الوعي والتثقيف بأهمية مكافحة الفساد الإداري والمالي بين موظفي الحكومة والقطاع العام للحفاظ على المال العام وضع نظام نزاهة وطني من خلال تعديل القوانين أو إنشاء قوانين جديدة لهذه الغاية تشجيع دور الإعلام المهني الحر والمسئول العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.